S/2000/566

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
12 June 2000
Arabic
Original: English

التقرير الثالث للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا – مقدمة

١ – طلب مجلس الأمن، في الفقرة ١٩ من قراره ١٢٩١ (٢٠٠٠) إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا كل ٦٠ يوما عن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وفي تنفيذ ذلك القرار. ويعكس هذا التقرير، الذي أعد عملا بذلك القرار، التطورات التي حدثت منذ صدور التقرير الثاني للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2000/330 و Corr.1 المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠).

ثانيا – التطورات السياسية

٢ – في ٣٠ نيسان/أبريل، قام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجزائر، بوصفه رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية، بعقد اجتماع قمة في الجزائر، بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بمشاركة الرئيس تشيسانو، والرئيس كوناري، والرئيس كابيلا، والرئيس مبيكي، والرئيس أوباسانجو، وممثل للرئيس تشيبولا، فضلا عن الميسر المحايد، السير كيتوميلي ماسيري، وممثلي الخاص، السيد كامل مرجان. وكان هدف الاجتماع هو المساعدة في نقل العملية السلمية والحوار بين الأطراف الكونغوليين إلى مرحلة جديدة. وأصدر المشاركون بيانا مؤيدا لاتفاق لوساكا والحوار فيما بين الكونغوليين. وشجعوا الميسر على مواصلة مهمته وناشدوا الأطراف التعاون الكامل على سبيل الاستعجال مع الجهود القائمة وتنظيم الحوار وعقده. كما دعوا إلى احترام وقف إطلاق النار والى انتقال الأمم المتحدة إلى المرحلة التالية من بعثتها في المنطقة. وأعربت جنوب أفريقيا ونيجيريا عن استعدادهما للنظر في إمكانية المشاركة بأفراد عسكريين في البعثة.

٣ – وفي الفترة من ٤ إلى ٨ أيار/مايو ٢٠٠٠، قامت بعثة لمجلس الأمن برئاسة الممثل الدائم للولايات المتحدة، السفير ريتشارد هولبروك، بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة وفقا لرسالة مؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن (S/2000/344)، تضمنت أيضا صلاحيات البعثة. ويرد تقرير بعثة مجلس الأمن في الوثيقة S/2000/416 المؤرخة ١١ أيار/مايو ٢٠٠٠.

٤ – واجتمع أعضاء بعثة مجلس الأمن، أثناء زيارتهم، اجتماعا في كينشاسا مع الرئيس كابيلا ومع ممثلي المجتمع المدني الكونغولي والجماعات الدينية والأحزاب السياسية الكونغولية، وقام ثلاثة أعضاء (الممثلون الدائمون للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وناميبيا وهولندا)

130600 130600 00-46862S(A)

بزيارة كانانغا، وهي أحد المواقع الأربعة التي حددت لنشر إحدى كتائب البعثة.

٥ - وبعد اجتماعهم مع الرئيس كابيلا مباشرة، شهد أعضاء البعثة توقيع اتفاق مركز القوات بين البعثة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووقع الاتفاق الممثل الخاص للأمين العام، ووزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية السيد عبده لاي ياروديا ندومباسي في حضور الرئيس كابيلا.

٦ - وفي زياراتهم اللاحقة إلى لوساكا وهراري وكيغالي وكمبالا، اجتمع أعضاء بعثة مجلس الأمن مع الرئيس حيوليا والرئيس موناي والرئيس كاغامي والرئيس موسيفيني. وفي لوساكا، اجتمعت البعثة مع أعضاء اللجنة العسكرية المشتركة، ثم مع اللجنة السياسية. وفي ذلك الاجتماع، أعرب الممثل الدائم لفرنسا عن اعتزامه دعوة اللجنة السياسية إلى لقاء الرئيس الفرنسي في نيويورك، في شهر حزيران/يونيه، رهنا بآراء مجلس الأمن ككل. ومن المقرر أن يعقد ذلك الاجتماع يومي ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه.

٧ - وفي اجتماعاتها مع الرئيسين كاغامي وموسيفيني يومي ٧ و ٨ أيار/مايو، شاركت بعثة مجلس الأمن في مناقشات مكثفة مع رئيسي الدولتين أسفرت عن موافقة كل من رواندا وأوغندا على سحب قواتهما من كيسانغاني عقب المناوشات التي نشبت بينهما في أوائل أيار/مايو، غير أن القتال استؤنف في وقت لاحق وتكثف منذ ذلك الوقت (انظر الفقرات ١١ إلى ١٣ أدناه).

٨ - كذلك اجتمعت بعثة مجلس الأمن مع ممثلي التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير في كيغالي وكمبالا، على حد سواء. وقد استعادت الحركة المعروفة باسم التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما) الآن اسمها السابق التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية. وتفيد الأنباء أن مسؤولا كبيرا سابقا في التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما)، هو السيد روجرز لولمبالا تشيتينغي، شكل فصيلا آخر يطلق عليه التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - الوطني - وفي ٧ حزيران/يونيه أعلن أن عضوين سابقين في التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (حركة التحرير) تركا الحزب لتشكيل مجموعة جديدة باسم مؤتمر التقدميين من أجل التحرير. بيد أنه، على الرغم من أن جان بيير بمبا، قائد حركة تحرير الكونغو، تلقى دعوة من البعثة للاجتماع مع أعضائها في كمبالا، فإنه لم يحضر متعللا بوجود صعوبات تتعلق بوسائل النقل.

٩ - وفي ٣ حزيران/يونيه، اجتمع الرئيس كابيلا والرئيس كاغامي في إلدوريت في كينيا برعاية الرئيس موي. وكان ذلك الاجتماع، فيما يبدو، تتويجا لسلسلة من الاتصالات السرية التي شارك فيها عدد من العواصم الأفريقية، وفي حين أنه ليس من الواضح إن كان قد انبثق عن ذلك الاجتماع أي اتفاق ذي شأن، فإنه انتهى، فيما يبدو، في مناخ ودي. إذ تفيد التقارير بأن رئيسي الدولتين بحثا مسألتي ميليشيات انتراهاموي وإطلاق سراح أسرى الحرب.

١٠ - اجتمعت اللجنة السياسية مرة أخرى في لوساكا في ٨ حزيران/يونيه لكي تناقش، في جملة أمور، الأعمال التحضيرية لاجتماعها مع مجلس الأمن في نيويورك يومي ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه. كما ناقش الأعضاء الإفراج عن أسرى الحرب والقتال في كسانغاني وحول مبانداكا والحوار بين الكنغوليين واقتراحات اللجنة الوزارية المشتركة وتنفيذ خطة فض الاشتباك. بيد أنها لم توافق عليها.

١١ - خلال الفترة من ٩ إلى ١٢ حزيران/يونيه، بينما كان يجري استكمال هذا التقرير، قامت سلسلة من

المظاهرات العنيفة خارج مقر البعثة في كينشاسا. وألقى عدة مئات من المتظاهرين، الذين كانوا يحتجون فيما يبدو على عدم قيام البعثة في نظرهم بأي عمل أثناء القتال الدائر في كيسانغاني، حجارة على مقر البعثة ومركبات الأمم المتحدة المنتظرة خارجه فحطموا عددا من النوافذ. ونجا موظفو البعثة الذين كانوا يعملون في المبنى بأعجوبة من الزجاج المتطاير. وعلى الرغم من وجود الشرطة كان يبدو أن أشخاصا وسط الجماهير يقومون بتنسيق الاحتجاجات.

١٢ - قدمت البعثة احتجاجا شديدا إلى السلطات وذكرتها بالالتزام الواقع على عاتقها بضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة.

ثالثا - التطورات العسكرية

القتال في كيسانغاني

١٣ - تسبب اندلاع القتال العنيف بصورة متكررة في مدينة كيسانغاني، المقاطعة الشرقية، في مصرع ما يقدر بـ ١٥٠ مدنيا وفي إصابة ما يربو على ١٠٠٠ بجراح وكذلك في إلحاق أضرار كبيرة بالممتلكات. وواصل الطرفان المتحاربان، جيش رواندا الوطني وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية، القتال على الرغم من الجهود الدؤوبة التي بذلتها وبذلها غيري للتوصل إلى وقف لإطلاق النار.

١٤ - في ٨ حزيران/يونيه اتصلت أنا والسفير ريتشارد هولبروك، الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية، بالرئيس كاغامي والرئيس موسيفيني لحثهما على إصدار أمر بوقف القتال فورا وبانسحاب قواتهما وفقا للاتفاق الذي وقعاه مع البعثة في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٠. وعلى الرغم من أنهما وافقا على ذلك وانخفاض شدة القتال فيما بعد فقد استأنف الجيشان القتال بعد ذلك.

١٥ - اتسم القتال في كيسانغاني بالتدمير بصورة كبيرة. فقد استخدم الجانبان المدفعية ومدافع الهاون والأسلحة الآلية. وعلاوة على سقوط قتلى وجرحى بين المدنيين ومقتل عدد كبير من الجنود في القتال أسفر القتال عن إلحاق ضرر جسيم بمحطة الكهرباء وخزان توليد الطاقة الكهربائية والكاتدرائية ومستشفى واحد في المدينة على الأقل، ودمر عدد كبير من المساكن، بما في ذلك المساكن التي يشغلها المراقبون العسكريون التابعون للبعثة، كما أصيب عدد كبير منها بأضرار جسيمة. وانقطعت الكهرباء وإمدادات المياه، ويخشى انتشار الكوليرا لأن السكان يستعملون مياه النهر لسد احتياجاتهم.

١٦ - اندلع في البداية قتال خطير بين جيش رواندا الوطني وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية في كيسانغاني في أوائل أيار/مايو وتسبب ذلك في خسائر جسيمة في الأرواح بين المدنيين الكونغوليين. وعلى الرغم من الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين رئيس رواندا ورئيس أوغندا ومن اتفاق كتابي - توسطت البعثة للتوصل إليه - على سحب القوات وجعل المدينة منزوعة السلاح نشب قتال عنيف مرة أخرى بعد ذلك في ٥ حزيران/يونيه حتى أثناء انسحاب قوات الجانبين من المدينة.

١٧ - في ١٢ حزيران/يونيه جاء في الأنباء أن القوات الأوغندية قد انسحبت شمالا من كيسانغاني وأنه قد تم وقف القتال فيما يبدو. واتخذت الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الإنسانية ترتيبات لإرسال طائرة محملة بالإمدادات الغذائية والطبية إلى كيسانغاني بمجرد أن تتيح الأحوال الأمنية ذلك. وسيتطلب ذلك إجراءات لتأمين المطار وتوفير خدمات التفريغ والتسليم للوكالات التي ستقوم حينئذ بتوزيع الإمدادات. ولكي ينجح هذا الجهد يلزم تحقيق وقف إطلاق النار بصورة أكيدة.

اتفاق تجريد كيسانغاني من السلاح

١٨ - عملا بالبيان الصادر عن رئيسي رواندا وأوغندا في ٨ أيار/مايو أثناء زيارة بعثة مجلس الأمن، وقع القادة العسكريون من الجانبين في كيسانغاني اتفاقا في ٢١ أيار/مايو، مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تجريد هذه المدينة من السلاح. ووفقا لهذا الاتفاق، بدأت الوحدات الأوغندية والرواندية الانسحاب من مواقعهما في ٢٩ أيار/مايو وذلك بهدف العودة إلى المواقع الموجودة على بُعد ١٠٠ كيلومتر من المدينة. وفي خضم هذه الاستعدادات، اندلع القتال في ٥ حزيران/يونيه.

١٩ - وقد دعت الخطة إلى نشر الأفراد العسكريين التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في كيسانغاني، بما في ذلك في المطارين الموجودين بها، وفي الميناء وفي المخيمات العسكرية. وكانت مهمة المراقبين العسكريين التابعين للبعثة هي رصد الانسحاب المتزامن للقوات المسلحة الأوغندية والرواندية إلى مواقع محددة والتحقق منه.

٢٠ - وعقب توقيع الاتفاق، زادت البعثة من وجودها في كيسانغاني من فريق واحد إلى ٤ فرق قوامها أربعة أفراد من المراقبين العسكريين، أربعة ضباط أركان وموظفين مدنيين اثنين، وشرعت في الاستعدادات لإرسال كتيبة إلى مدينة كيسانغاني. وعلى الرغم من أن هذه الاستعدادات قد توقفت حاليا نتيجة للقتال المتواصل في المدينة أوفد خمسة مراقبين إضافيين إلى كيسانغاني ويوجد مزيد منهم على أهبة الاستعداد.

القتال في مقاطعة خط الاستواء

٢١ - بالرغم من وجود قدر هام من الامتثال في أجزاء أخرى من البلاد لاتفاق وقف اطلاق النار الموقع في ١٤ نيسان/أبريل، وابتداء من أوائل شهر أيار/مايو، شرعت عناصر من حركة تحرير الكونغو في عملية تقدم كبيرة جنوبا بمحاذاة نهر أوبانغي الذي يشكل الحدود مع جمهورية الكونغو (برازافيل). وكان هذا التقدم قد تواصل بالرغم من التأكيدات التي قدمها زعيم حركة تحرير الكونغو، في ٢٣ أيار/مايو إلى الممثل الخاص للأمين العام بأن قواته ستوقف تحركها إلى الأمام. وأثناء ذلك الاجتماع، أطلع السيد بمبا الممثل الخاص للأمين العام بأن قواته كانت تتصرف ردا على هجمات شُنت عليها من قبل الحكومة، وأنه لم يكن بوسعها أن تنسحب دون أن تعرض السكان المحليين إلى أعمال انتقامية.

٢٢ - وفي ٢٥ أيار/مايو، أعلنت قوات الحكومة وحلفاؤها أنها كانت قد هاجمت جبهة تحرير الكونغو لصد تقدمها. وقد شكلت هذه المناوشة انتهاكا جسيما لاتفاق وقف اطلاق النار، فضلا عن كونها تهديدا خطيرا لمبانداكا، إذ أن تقدم حركة تحرير الكونغو نحو ملتقى نهري أوبنغو الكونغو إلى الجنوب من المدينة يقطع الطريق المحاذي للنهر والذي يربطها بالعاصمة.

٢٣ - وفي حين أن الهجوم المضاد للحكومة قد نجح فيما يبدو، في دحر البعض من قوات حركة تحرير الكونغو باتجاه خطوطها الأصلية، فإنه لا يزال مشاعا أن البعض من هذه القوات يوجد في موقع يمكنه من منع إعادة تموين مبانداكا عن طريق النهر. وفي ٥ حزيران/يونيه، طلبت الحكومة وحلفاؤها من فريق مراقبي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مبانداكا أن يبعث بخطاب إلى رئيس حركة تحرير الكونغو لتهديده بأن قوات الحركة

ستُرغم على الانسحاب بالقوة ما لم تنسحب إلى المواقع التي كانت تحت سيطرتها أثناء توقيع اتفاق لوساكا.

القتال في كيفوس

٢٤ - تشعر البعثة أيضا بالقلق إزاء أنباء القتال الدائر في كيفوس حيث وقعت اشتباكات بين جماعات مسلحة وقوات رواندية وكذلك هجمات مسلحة على المدنيين (انظر الفقرة ٢٥ أدناه). والاشتباكات بين الطوائف الإثنية منتشرة على نطاق واسع في معظم أنحاء الشمال وجنوب كيفو. ويبدو أن جمهورية الكونغو الديمقراطية وحلفاءها، المسؤولين اسميا عن الأمن هناك، غير قادرين على منع عمليات القتل التي تمارسها القوات الحكومية الرواندية سابقا (القوات المسلحة الرواندية سابقا) وجماعات الثوار الروانديين والبوروندیين، بما في ذلك الانتراهاموين. وتشارك في هذه الهجمات أيضا الجماعة المسلحة المحلية المعروفة باسم المايي مايي.

٢٥ - في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وجدت بعثة تقودها الأمم المتحدة موفدة إلى منطقة الهضبة العليا بجوار فيزي - أوفيرا أن سكانها كانوا فعلا محاصرين منذ آذار/مارس ٢٠٠٠. ولم يعد الآن يعتبر آمنا إلا طريق واحد، وذلك في يوم واحد في الأسبوع في كل اتجاه بحراسة عسكرية. ويتعرض السكان لهجمات متكررة من جانب المايي مايي وحلفائهم الثوار الانتراهموين والبوروندیين، وأدى ذلك إلى الترحيل القسري لنحو ٣٥ ٠٠٠ شخص من السكان الأصليين الذين يقدر عددهم بـ ٨٠ ٠٠٠ نسمة. وتفيد الأنباء بأن الانتراهموين قد شنوا كذلك هجمات في ماسيسي وأجزاء أخرى من شمالي كيفو، وأسفر ذلك عن مقتل مدنيين وعمليات نزوح واسعة النطاق. كما شن الانتراهموين هجمات داخل رواندا ذاتها.

نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٦- نشرت البعثة حاليا ما مجموعه ٢٢٨ من المراقبين العسكريين وضباط الاتصال العسكريين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وما حولها (انظر المرفق)، بمن فيهم حوالي ٢٠٠ داخل هذا البلد، في كينشاسا و ١١ موقعا آخرا (بوينده وبونيا وغبادوليت وغيمينا وغوما وإيسيرو وكنانغا وكيندو وكيسانغاني وليسالا ومبانداكا). ويتمركز الضباط الـ ٢٨ المتبقين في عواصم البلدان المجاورة (انظر الجدول والخريطة المرفقين). وتبحث البعثة أيضا إمكانية إنشاء قاعدة للسوقيات في شرق البلاد، ربما في غوما، فضلا عن مركز طبي هناك. وقد تم بالفعل شراء الكثير من المعدات اللازمة للمرحلة الثانية من عمل البعثة.

٢٧- وكما أُبرز في التقارير السابقة، يشكل نشر قوات تابعة للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مصاعب جمة بشكل خاص من حيث السوقيات. حيث تحتم الحالة المتدهورة للبنية التحتية في هذا البلد، والتوقف الفعلي لشبكة الطرق النهرية به بسبب النزاع وانعدام الطرق القيام في بادئ الأمر بجميع عمليات الانتشار والإمداد عن طريق الجو. وقد أصبغت هذه الحقيقة أهمية خاصة على توفير وحدات متخصصة مهمتها إعداد مهابط الطائرات في الداخل وكفالة أمنها وسلامتها، وهو أمر يستحيل الانتشار بدونه. وتشمل الوحدات المتخصصة المعنية تحميل الشحنات وتفريغها، والأرصاد الجوية، وإدارة المجال الجوي، ومراقبة الحركة، ومعالجة المياه، وتدبير شؤون الوقود، وأفرقة الإنقاذ في حالة تحطم الطائرات ومكافحة النيران.

٢٨- واستجابة لنداءات متكررة، وافقت بضعة بلدان مساهمة بقوات على توفير كتائب للمشاة وبعض الوحدات المتخصصة اللازمة لنشر المرحلة الثانية من البعثة. ويوجد

حاليا معظم حالات النقص الواضحة في وحدات تحميل الشحنات وتفريغها وفي القدرات الخاصة بالتدخل في حالة تحطم الطائرات أو بالإنقاذ.

٢٩- وقد تم التوصل إلى اتفاق مكتوب مع البلدان المساهمة بقوات فيما يتعلق بالكتائب الثلاث من الكتائب الأربع التي يتعين نشرها في المرحلة الثانية (باكستان والسنغال والمغرب). ولا تزال الأمانة العامة على اتصال وثيق بجنوب أفريقيا لمتابعة طلب وجه إلى هذا البلد من أجل توفير كتيبة للمشاة وعدد من الوحدات المتخصصة.

٣٠- وعلى أساس العروض المتلقاة، وضعت إدارة عمليات حفظ السلام خطة ستبدأ بموجبها أولى عمليات نشر الوحدات المتخصصة وقوة للحماية في كيسانغاني في شهر تموز/ يوليه. وستعقبها بعد ذلك عمليات نشر ما تبقى من الكتيبة في كيسانغاني والوحدات المتخصصة وفرق المشاة في المواقع الثلاثة الأخرى ابتداء من أواخر شهر تموز/يوليه إلى غاية تشرين الأول/أكتوبر. وقد كانت هذه الخطة متوقفة من حيث تنفيذها في الوقت المناسب على ثلاثة شروط: التزام الأطراف الشديد بوقف إطلاق النار، وتعاونها الكامل مع البعثة في ضمان الأمن وحرية التنقل وتوفير المباني اللازمة لمرافق الأمم المتحدة، واستعداد البلدان المساهمة بقوات للعمل على أن يكون للوحدات التي كانت قد ساهمت ما يكفي من قوام ومعدات وتدريب. لكن لسوء الحظ، لم يستوف أي من هذه الشروط الثلاثة.

٣١- ووفقا للإجراءات العادية، تُخضع إدارة عمليات حفظ السلام عروض القوات والوحدات المتخصصة لعملية تقييم من أجل ضمان أن يكون للوحدات المعنية ما يلزم من المعدات والتدريب للقيام بواجباتها على أكمل وجه. وقد أصبحت هذه العملية ذات أهمية خاصة بالنظر إلى التجارب الأخيرة التي حدثت في سيراليون.

٣٢- ووجدت عمليات التفتيش التي قامت بها إدارة عمليات حفظ السلام عيوبا سوقية خطيرة في الوحدات المقرر إرسالها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد قام بلد كان قد تعهد بتوفير أربع وحدات للإنقاذ في مواقع تحطم الطائرات بسحب عرضه في وقت لاحق واقترح أن يوفر فقط وحدة واحدة عوضا عن ذلك. وهناك بلد آخر كان من المفروض أن يوفر كتيبة للمشاة ليست له أي حاملة من حاملات الأفراد المدرعة العشرين اللازمة، ويفتقد إلى كميات كبيرة من المعدات الأخرى، بما فيها مولدات الكهرباء والمعدات الهندسية وسيارات الجيب المزودة باللاسلكي. ومن الممكن أن يزود بلد مانح آخر بعضا من هذه المعدات اللازمة، لكن توقيت ذلك وبعض التفاصيل لا زالان غير واضحين. هذا وقد أخبر بلد ثالث كان من المحتمل أن يساهم بقوات وتعهد بتوفير كتيبة واحدة إدارة عمليات حفظ السلام بأنه لا يملك المعدات الهندسية.

٣٣- وكان من المقرر أن يتم الانتشار الأول لوحدات الأمم المتحدة التي تم تشكيلها في منطقة كيسانغاني. ومع ذلك، ففي ضوء القتال الذي اندلع هناك في الأيام الأخيرة، فقد رئي أن ليس من الممكن أو من الحكمة في هذه المرحلة المضي قُدما بالاستعدادات اللازمة لهذا الأمر. وقد روعي أيضا اندلاع القتال حول مبنداكا والاشتباكات في منطقة كيفو لدى النظر في هذا الموضوع.

٣٤- أما القيود التي فُرضت على حرية الحركة بالنسبة للبعثة قد أصبحت قضية رئيسية مع حركة تحرير الكونغو ومع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية ومع الحكومة أيضا. وقد أعاقت حركة تحرير الكونغو جهود البعثة في إيفاد فريق إلى باسنكوسو بالمقاطعة الاستوائية فيما رفض التجمع السماح للبعثة بالهبوط في مطار كونغولو ونشر فريق من المراقبين العسكريين في المدينة. فضلا عن أن قراره هذا ينطوي على إعاقة فعالة لمرابطة فريق من البعثة في كابالو

على نحو ما كان مقررا. وفي الإقليم الذي تسيطر عليه الحكومة، لم يُسمح للبعثة بالهبوط في مبنداكا حتى لأغراض الإخلاء الطبي كما رفضت الحكومة السماح بإيفاد فريق من المراقبين العسكريين إلى موبوجي ماهي.

٣٥- وبرغم توقيع الحكومة على اتفاق مركز القوات مع البعثة خلال زيارة بعثة مجلس الأمن، فقد رفضت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية طلب البعثة الاستعاضة عن نظام تصاريح التحليق الراهن على أساس كل حالة على حدة بنظام من التبليغات المسبقة بشكل جمعي وهو نظام لا غنى عنه لإدارة الأسطول الكبير من الطائرات المتوخى وجوده في المرحلة الثانية. وفضلا عن ذلك فإن السلطات المدنية والعسكرية المحلية في المواقع المقترح أن يتم فيها نشر كتائب البعثة لم تمتثل بعد إلى طلبات البعثة بتقديم المساعدة في تحديد المواقع المناسبة، بما في ذلك استخدام مناطق مطار كينشاسا، وهو أمر سوف تقتضيه عملية الانتشار.

٣٦- وفي منتصف أيار/مايو اتخذت البعثة خطوات لتأمين الإفراج عن فريق تابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كان قد احتجزه جنود القوات المسلحة الكونغولية في مبنداكا. وبرغم التأكيد للبعثة بالإفراج عن الفريق التابع للمفوضية، فقد أودع الفريق في واقع الأمر رهن الاحتجاز في كينشاسا و لم يتم الإفراج عن أفراده إلا يوم ٢٦ أيار/مايو بعد أن أثار المسألة ممثلي الخاص مع الرئيس كابيلا.

٣٧- وطبقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠)، قامت إدارة عمليات حفظ السلام بتعميم معلومات تتعلق بسياسات الأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز على جميع بعثات حفظ السلام بما فيها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما طُلب إلى البعثة الإبلاغ عن التدابير التي يمكن اتخاذها للمساعدة على وقف انتشار المرض. ويتلقى أفراد الأمم المتحدة العسكريون الوافدون تعليمات منتظمة بشأن الاحتياطات الواجب اتخاذها ضد تفشي فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز. وفي اجتماع مع وزير الصحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يوم ٣ حزيران/يونيه اقترح ممثلي الخاص أن يعمل الموظفون الطبيون التابعون للبعثة بالتعاون مع موظفي منظمة الصحة العالمية والوزارة على وضع برامج للتوعية واتخاذ إجراءات لتوزيع الواقيات الذكرية.

رابعا - الجوانب الإنسانية

٣٨- يقدر عدد الأشخاص الذين يعانون حاجة ماسة إلى الأغذية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بنحو ١٦ مليون نسمة أو ما يقارب ٣٣ في المائة من سكان البلد. وقد أدى الصراع الطويل الأمد، فضلا عن التشريد الجماعي لسكان الأرياف إلى وجود معدلات متماثلة من سوء التغذية بين صفوف المشردين داخليا وعلى صعيد المجتمعات المحلية المضيفة وبين سكان الحضر على السواء. وهناك أكثر من ١,٣ مليون نسمة من المشردين ويرجع هذا جزئيا إلى الحالة البالغة الاضطراب في كيفوس. ويوجد الآن نحو خمسة ملايين شخص في كل أنحاء البلد معزولين كليا أو جزئيا عن طرق الإمداد التقليدية سواء بسبب انعدام الأمن أو، في حالة كيسانغاني، بسبب الآثار اللاحقة التي نجمت عن القتال الذي اندلع هناك في أوائل أيار/مايو. وأدت نفس العوامل إلى إعاقة وصول العاملين في المجالات الإنسانية إلى السكان المعوزين. وفي أيار/مايو، أُجبر العاملون في لجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمة أطباء بلا حدود على إيقاف الدعم الذي يقدمونه إلى مراكز التغذية في كيسانغاني لمدة تزيد على ثلاثة أسابيع.

٣٩- وفي إيتوري، وبرغم التقدم المحرز في تعزيز الاحترام للمبادئ الإنسانية فيما بين السلطات المحلية، أدت النزاعات

حول تخصيص الأراضي إلى أن منع المرتزقة المسلحون الذين كان يساعدهم بين حين وآخر قوات أجنبية، الأشخاص المشردين من العودة إلى ديارهم. وقد اندلعت أيضا الاشتباكات المسلحة برغم ما طُلب من إعلان هدنة إنسانية لصالح الطلاب كي يتقدموا إلى امتحاناتهم الوطنية. وفضلا عن ذلك، فقد أُجبر جزء من السكان على الضفة اليمنى لنهر تاشوبو على الفرار من منازلهم عندما اندلع قتال كثيف في المناطق المجاورة لهم.

٤٠- ولم يتمكن العاملون في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من الوصول إلى مدينتي أوفيرا وفيزي في جنوبي كيفو بسبب انعدام الأمن بصورة متزايدة. وهناك تقارير تفيد بتدفق للاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بوروندي.

٤١- وفي المقاطعة الاستوائية، أدت الاشتباكات بين قوات الحكومة وقوات حركة تحرير الكونغو في الأجزاء الشمالية من المقاطعة إلى وضع مبنداكا تحت طائلة تهديد مستمر وإلى إعاقة استخدام نهري أوبانجي والكونغو من أجل توصيل الإمدادات الغوثية. كما أدى القتال إلى عرقلة الجهود الرامية إلى معالجة حالات اندلاع مرض الكوليرا الذي جلبه ركاب السفن من كينشاسا. وقد سُجلت أكثر من مائة حالة منذ ١٦ آذار/مارس. ويعكف العاملون في كل من مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي وبعثة منظمة الأمم المتحدة بجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) على إنشاء مكتب يعنى بالشؤون الإنسانية في مبنداكا للمساعدة على تحسين سُبل وصول الموظفين إلى المواقع المقصودة وعلى دعم سُبل تأمينهم.

٤٢- وفي اجتماع مع ممثلي الخاص يوم ٣ حزيران/يونيه، استرعى وزير الصحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الاهتمام إلى سرعة تفشي الإيدز/فيروس نقص المناعة المكتسب في البلاد وخاصة في الأجزاء التي ترابط فيها القوات الأجنبية. وفي بعض المدن، أُفيد بأن معدلات الإصابة تقدر بنسبة مرتفعة تصل إلى ٩٠ في المائة، لدرجة أن الإصابة طالت كثيرا من أطفال المدارس. كما أسهم في تفشي المرض ما تكرر من حدوث حالات الاغتصاب وعدم وجود واقيات ذكرية.

٤٣- ولا تزال البعثة والوكالات الإنسانية تواجه صعوبات بسبب سعر الصرف الحكومي الرسمي، الذي يضخم بصورة فعلية من تكلفة الاضطلاع بالأنشطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجري حاليا الاتصال بالحكومة من أجل ضمان العمل بسعر صرف أكثر ملاءمة ومعقولية، على النحو الذي دعا إليه اتفاق مركز القوات الموقع في ٤ أيار/مايو.

خامسا - حقوق الإنسان

٤٤- لا تزال حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية من دواعي القلق الخطيرة. ورغم أن الحكومة قد أعلنت وقف تنفيذ أحكام الإعدام، فلا يزال القبض على مناوئي الحكومة والنقابيين والصحفيين مستمرا، ولا يزال عدد كبير من السجناء السياسيين في السجون. وقد أعلن وزير الإعلام، في هذا الصدد، اعتزامه تقديم قانون يقضي بإلغاء معاقبة مرتكبي الجرائم الصحفية بالسجن.

٤٥- وفي الوقت ذاته، لا تزال عمليات الإعدام العسكرية تتم دون هوادة في كل من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمناطق التي يسيطر عليها المتمردون، كما أنه لا يوجد أي مؤشر على الموعد الذي سيبدأ فيه عمل دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة العسكرية. ويبدو أن استمرار إعدام الجنود الحكوميين يؤكد التقارير التي تفيد بأن عدد الجنود الذين يفرون من "القوات المسلحة الكونغولية" آخذ في الازدياد. وقد بدأت البعثة مناقشات مع قضاة المحكمة العسكرية بشأن مقترحات للإصلاح .

٤٦- ورغم أن من الصعب التأكد من صحة التقارير الصادرة مؤخرا عن منظمة العفو الدولية والتي تفيد بأن حالة حقوق الإنسان قد تدهورت في الآونة الأخيرة، فإن هناك أدلة مثيرة للقلق على حدوث تجاوزات من جانب مؤسسات مختلفة لأمن الدولة تتمتع بسلطات شاملة في مجال الاعتقال والاحتجاز، في الوقت الذي لا تتوافر للمحتجزين إمكانيات تذكر للجوء إلى القانون. ولا يزال حظر الأنشطة السياسية قائما رغم ما نص عليه اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار بشأن الحوار بين الأطراف الكونغولية.

٤٧- ويزيد ذلك من تقويض الآمال المعقودة على تحسن الأوضاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد تعيين وزير لحقوق الإنسان كان يعتقد أنه سيسهم في تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. ولهذا، فمن الصعب التوفيق بين الحالة السائدة ومتطلبات اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، الذي يقضي بأن تشارك في الحوار الوطني طائفة متباينة من جماعات الرأي والمنظمات المدنية والمعارضة السياسية.

٤٨- ومما يزيد من تفاقم حالة حقوق الإنسان سيطرة الدولة على جميع مستويات نظام إدارة العدل وعدم قدرة هذا النظام على منح المتهمين أبسط الضمانات الإجرائية.

٤٩- وفي المناطق التي يسيطر عليها المتمردون، تفيد التقارير بأن انتهاكات فادحة لحقوق الإنسان قد حدثت في حالات اندلاع القتال العنيف التي وقعت مؤخرا، وخاصة في مقاطعة إكواتور. وتفيد عدة تقارير صادرة عن منظمات غير حكومية محلية معنية بحقوق الإنسان في المنطقة الشرقية من البلد بأن المتمردين والجيوش الأوغندية والرواندية والجماعات المسلحة غير الموقعة يقومون بأعمال عنف منتظمة ويلجأون بانتظام إلى استخدام التعذيب والاغتصاب والسطو وتقييد حرية التنقل والترحيل القسري.

٥٠- وقد بعث الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية برسالة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2000/453 و 468) ليوجه انتباهه إلى المذبحة التي وقعت للمدنيين في كاتوغوتا (جنوب كيفو). وقد أكد وقوع هذه المذبحة الآن فريق من المحققين التابعين للأمم المتحدة يتألف من موظف لحقوق الإنسان وموظف للشؤون الإنسانية. ورغم أن هناك أدلة دامغة على أن المذبحة قد وقعت بالفعل، فإن المحققين لم يتمكنا من معرفة عدد الضحايا بدقة.

سادسا - حماية الأطفال

٥١- يبدو أن التقارير الواردة مؤخرا من المراقبين العسكريين للبعثة تشير إلى استمرار حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركات التمرد الكونغولية والجماعات المسلحة في تجنيد وتدريب الأطفال في قواتها المسلحة. ورغم عدم توافر الأرقام، فقد علمت البعثة أن من المحتمل أن يكون في وحدة واحدة على الأقل من وحدات خط المواجهة نسبة كبيرة من الصبية والبنات الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٦ سنة. ولا يحصل هؤلاء الأطفال على أجور رغم أنهم مسلحون وقد اتُهموا بأنهم يحصلون على ما يحتاجون إليه من السكان المدنيين المحليين عنوة. وسيكون جمع المزيد من المعلومات عن هذه الوحدات من الأولويات الرئيسية لموظفي حماية الأطفال بالبعثة.

٥٢- وقد أبلغت وزارة الدفاع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بأن الرئيس كابيلا لم يوقع بعد على مرسوم للتنسيق الوطني للتسريح وإعادة الإدماج الذي سيعلن فيه استعداد الحكومة لتسريح المحاربين الأطفال والامتناع عن تجنيد الأطفال في القوات المسلحة. وحثت البعثة الحكومة بقوة على توقيع هذا المرسوم وستعمل على أن توقع الأطراف الأخرى بدورها على مراسيم مماثلة.

٥٣- ويقوم قسم حماية الطفل بالبعثة، بالاشتراك مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، ووكالات ومنظمات غير حكومية أخرى، بوضع خطط لتنفيذ مجموعة من أيام التحصين الوطنية. ومن المقرر أن تكون هذه الأيام في الفترة من ٧ إلى ٩ تموز/يوليه؛ ومن ١١ إلى ١٣ آب/أغسطس ومن ١٣ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر، وذلك في كامل إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المقرر تحصين نحو ١١ مليون طفل من سن الخامسة فأقل. والبعثة على استعداد لتقديم المساعدة بما يتفق وإمكانياتها.

٥٤- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم مستشارو حماية الطفل المساعدة في تنظيم حلقات توجيه وتدريب لموظفي الاتصال العسكري الوافدين بشأن المسائل المتصلة بالأطفال المتأثرين بالحرب.

سابعا - الحوار بين الأطراف الكونغولية

٥٥- في ٢٥ نيسان/أبريل، أطلع الوسيط المحايد للحوار بين الأطراف الكونغولية، السير كيتوميلي ماسيري، مجلس الأمن على النهج الذي يعتزم اتباعه في أداء مهمته. وقدم مجملا عاما لخطة عمله التي تتألف من ثلاث مراحل. فخلال مرحلة التشاور الأولية، التي انتهت في نيسان/أبريل، اتصل الوسيط بجميع الأطراف والجماعات الكونغولية المتوقع مشاركتها في الحوار. وخلال المرحلة الثانية (أيار/مايو - حزيران/يونيه)، من المقرر أن تعمل الأطراف الكونغولية على التوصل إلى اتفاق بشأن مسائل حيوية مثل مكان إجراء الحوار ومشروع جدول أعماله ومستوى التمثيل ونوعه والنظام الداخلي للحوار وهيكله. وسيشكل الحوار بين الأطراف الكونغولية نفسه المرحلة الثالثة. ومن المقرر أن يبدأ الحوار في موعد أقصاه ٣ تموز/يوليه وأن يستمر ٤٥ يوما.

٥٦- وقد سافر الوسيط، عقب زيارته لنيويورك، إلى كينشاسا في ١١ أيار/مايو، حيث اجتمع مع الرئيس كابيلا وممثلي المعارضة غير المسلحة والمجتمع المدني. كما اجتمع مع زعماء التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في غوما، وحركة تحرر التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في بونيا، وحركة تحرير الكونغو في غبادوليت، قبل عودته إلى كينشاسا في ٢١ أيار/مايو. وكانت المناقشة التي أجراها الوسيط مع الأطراف والجماعات الكونغولية تتصل جزئيا بالتخطيط للاجتماع التحضيري المقرر عقده في كوتونو لوضع الصيغة النهائية للحوار بين الأطراف الكونغولية. ودعا الوسيط، قبل مغادرته، الأطراف والجماعات الكونغولية المعنية إلى حضور اجتماع كوتونو في ٥ و ٦ حزيران/يونيه.

٥٧- وغادر الوسيط كينشاسا في ٢٤ أيار/مايو دون مقابلة الرئيس كابيلا، ولكنه اجتمع بدلا من ذلك مع وزير الخارجية يروديا في ٢٣ أيار/مايو.

٥٨- ولم تحضر حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي كانت تنتقد خطة عمل الوسيط، اجتماع كوتونو. كما منع المسؤولون الحكوميون، في ٥ حزيران/يونيه، ممثلي المجتمع المدني والمعارضة غير المسلحة من مغادرة كينشاسا لحضور الاجتماع.

٥٩- وفي ٦ حزيران/يونيه، أصدرت حركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية والمعارضة غير المسلحة و "القوى الفاعلة" من الإقليم الذي يسيطر عليه المتمردون بيانا في كوتونو شجبت فيه عدم حضور الحكومة ورفضها السماح للمشاركين الآخرين من كينشاسا بحضور الاجتماع. ودعا البيان إلى عقد اجتماع تحضيري ثان في ٣ تموز/يوليه في غابوروني برئاسة السير كيتوميلي ماسيري.

٦٠- واتخذت البعثة خطوات لوضع خبرة موظفيها تحت تصرف الوسيط، بما في ذلك توفير المشورة المالية والسياسية.

واتخذت الأمانة العامة ترتيبات، بالتشاور مع الوسيط، لسفر مستشار أقدم هو السيد ألبرت تيفودجري مع الوسيط خلال بعض مشاوراته ولمساعدته فيما يختص بتنظيم الاجتماع التحضيري في كوتونو. كما وافقت البعثة على توفير النقل الجوي للوسيط وعلى المساعدة في ترتيب تمويل هذا النقل من مصادر أخرى، على أن تُردَّ التكاليف في نهاية المطاف من الصندوق الاستئماني. وقد عرضت البعثة أيضا استخدام طائرة لنقل أعضاء الأحزاب السياسية والمجتمع المدني من كينشاسا إلى كوتونو بعد أن منعتهم الحكومة من السفر.

٦١ - بيد أنه على الرغم من هذا الدعم وإلى حين حل مشكلة التمويل المضمون الطويل الأجل لأنشطة الميسِّر فإن نقص التمويل ما زال مستمرا. وعلى الرغم من توفير نحو ٠,٣ مليون دولار مؤخرا من الصندوق الاستئماني لدعم عملية السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتغطية تكاليف النقل الجوي فإن عمليات الميسِّر الراهنة تمول من جانب حكومة بوتسوانا بصفة مؤقتة على أساس أن هذه المبالغ سترد إليها في النهاية من تبرعات المانحين. وفي اجتماع عقده الميسِّر مع البلدان المانحة في كينشاسا خلال زيارته الأخيرة شكك في مدى إمكانية استمراره في العمل دون التمويل اللازم. ومن المفهوم أن بعض الحكومات المانحة قد وافقت بناء على طلب منه على النظر في إيداع مبالغ مباشرة في صندوق ينشأ لكي يستخدمه الميسِّر في غابورون.

٦٢ - في ٩ حزيران/يونيه أصدر السيد ديديه مومنغي، وزير الإعلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية بيانا وصف فيه القتال في كيسانغاني بأنه إبادة لشعب الكونغو. وانتقد في بيانه الميسِّر المحايد لأنه ظل ساكنا أمام هذا القتال، وأعلن أن الحكومة تسحب ثقتها في السير كيتوميل ماسير. ودعى في بيانه منظمة الوحدة الأفريقية إلى اقتراح ميسِّر محايد جديد.

ثامنا - الجوانب المالية

٦٣ - كما ذكرت في تقريري الثاني المقدم إلى مجلس الأمن عن البعثة (S/2000/330، الفقرة ٧٢)، منحتني الجمعية العامة بقرارها ٥٤/٢٦٠ المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ سلطة الدخول في التزامات مالية بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار لتغطية الاحتياجات الفورية للبعثة وتمكينها من بدء الاستعدادات اللوجستية لعملية الوزع الخاصة بالمرحلة الثانية حسب تكليف المجلس. وأبلغت الجمعية العامة بعد ذلك أنه من المنتظر رصد نحو ٥٨,٧ مليون دولار من هذا المبلغ للبعثة خلال الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وطلبت إذنا منها باستعمال مبلغ الـ ١٤١,٣ مليون دولار المتبقي خلال الفترة التي تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى حين تقديم اقتراحي الشامل المتعلق بميزانية البعثة إلى الجمعية في دورتها الخامسة والخمسين. ومن المنتظر أن تتخذ الجمعية إجراء بشأن طلبي في القريب العاجل.

٦٤ - حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠ بلغت الأنصبة المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للبعثة ١٦٩,٩ مليون دولار. وبلغت الأنصبة المقررة المستحقة لجميع عمليات حفظ السلم حتى ذلك التاريخ ما مجموعه ٢ ٠١٠,٣ مليون دولار.

تاسعا - الملاحظات والاستنتاجات

٦٥ - أصبحت الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واحتمالات إحراز مزيد من التقدم في عملية السلم غير أكيدة على الإطلاق. فقد ألقى القتال الدائر حول مبنداكا في مقاطعة خط الاستواء والاشتباكات الجديدة في كيسانغاني والقتال الدائر في كيفوس ظلال الشك على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في كمبالا في ٨ نيسان/أبريل على الرغم من الانضمام الواسع النطاق إلى ذلك الاتفاق في أماكن أخرى من البلد.

٦٦ - وإن قرار الحكومة بعدم الاشتراك في الاجتماع التحضيري للحوار بين الكونغوليين ومحاولاتها الرامية إلى منع اشتراك المعارضة غير المسلحة في كينشاسا والقصور والتأخر المزمنان في توفير الموارد لعمليات الميسِّر تثير شكوكا خطيرة في المسار المقبل لهذا الحوار. وهذا أمر مؤسف بصفة خاصة نظرا للعلاقة الوثيقة القائمة بين نجاح الحوار بين الكونغوليين والتقدم في عملية السلم عموما، بما في ذلك تنفيذ الجوانب العسكرية لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وقد تضاعفت هذه الصعوبات بسبب إعلان الحكومة في ٩ حزيران/يونيه سحبها الثقة في السيد ماسير وطلبها من منظمة الوحدة الأفريقية أن ترشح ميسرا محايدا جديدا.

٦٧ - على الرغم من هذه التطورات أعرب عن تقديري للحكومات المانحة التي وفت فعلا بتعهداتها المعقودة للميسِّر وللحكومات التي نظر بإيجابية في دفع مبالغ سواء بصورة ثنائية إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني أو مباشرة إلى الحساب الخاص المنشأ في غابورون لهذا الغرض. وأنتهز هذه الفرصة لكي أعرب مجددا عن تأييدي التام لأنشطة الميسِّر وأملي المخلص في نجاح الحوار بين الكونغوليين.

٦٨ - إن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية يرغب في السلام. ويجب على الحكومة وعلى جماعات الثوار وعلى حكومات البلدان المتحاربة أن تثبت أنها ترغب فيه هي الأخرى. وإن تعهداتها المتكررة بالتعاون مع البعثة لا تتجسد دائما في أفعال. وإن حرمان البعثة من حرية الحركة الكاملة وحالات اندلاع العنف بشكل مؤسف للغاية في شكل مظاهرات خارج مقر البعثة في كينشاسا يثير مزيدا من الشك في موقف الحكومة إزاء وزع قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأكرر في هذا الصدد تأكيد مسؤولية الحكومة عن ضمان أمن موظفي الأمم المتحدة الموجودين في الإقليم الخاضعين لسيطرتها.

٦٩ - علاوة على ذلك فإن اندلاع القتال بشكل متكرر في انتهاك لوقف النار والصعوبات التي يشهدها الحوار بين الكونغوليين لا يبشران بالخير فيما يتعلق بوزع المرحلة الثانية من البعثة في حينها ومع ذلك ستواصل الأمانة العامة استعداداتها لعملية الوزع على أمل أن تسمح الظروف قريبا بتنفيذها. وسوف أبقي مجلس الأمن على علم بما يحدث من تطورات.

٧٠ - يتعرض الوزع أيضا لتأخرات ناشئة عن الصعوبات التي تواجهها البلدان المساهمة بقوات التي تعهدت بتقديم كتائب ووحدات أخرى. ويفتقر كثير من هذه الوحدات إلى المعدات الأساسية التي يعتبر من الاستهتار وزعها بدونها. ولكل هذه الأسباب، ونظرا للخبرات الأخيرة في سيراليون فقد أصدرت أوامري بإجراء استعراض وإعادة تقييم كاملين لمستويات القوات والاحتياجات الأخرى قبل أن تنفذ عملية الوزع.

٧١ - وعلى قدر ما يرحب بتوقيع اتفاق وضع القوات بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة خلال زيارة بعثة مجلس الأمن في أيار/مايو فإنه لم يسفر عن حرية حركة كاملة للبعثة في عملياتها. وإن عدم الموافقة على إعطاء تصاريح للتحليق من أجل عمليات الإجلاء الطبي، كما حدث في ٣٠ أيار/مايو، يستوجب الاعتراض بصفة خاصة. ومن المؤسف أن البعثة قد واجهت أيضا حرمانا من حرية الحركة من جانب حركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في الأسابيع الأخيرة.

٧٢ - إن القتال حول نيبانتاكا، الذي يمثل انتهاكا واضحا لكل من اتفاق لوساكا وخطة كمبالا لفض الاشتباك المؤرخة ٨ نيسان/أبريل هو أيضا نكسة خطيرة لعملية السلم. وإني أدعو حركة تحرير الكونغو والحكومة إلى التعاون مع ممثلي الخاص على استئناف وقف إطلاق النار في

مقاطعة خط الاستواء دون إبطاء. وما دام القتال والشك مستمرين هناك فإنه لا يمكن الشروع في وزع عناصر المرحلة الثانية من البعثة.

٧٣ - إن اندلاع القتال بشكل متكرر في كيسانغاني بين القوات المسلحة الرواندية والأوغندية يسبب قلقا بالغا. وقد عانى سكان كيسانغاني المدنيون فعلا بشكل محزن من جراء تعرضهم للنيران المتبادلة بين القوات الأجنبية التي تتقاتل في الأراضي الكونغولية. وإني أعرب عن أسفي الشديد لاندلاع القتال هناك بشكل متكرر وما ينتج عن ذلك من خسائر في الأرواح بين المدنيين وأضرار تلحق بالممتلكات.

٧٤ - إن مدينة كيسانغاني وسكانها في حاجة ملحة إلى مساعدة إنسانية واسعة النطاق. وبمجرد توقف القتال واستعادة ظروف الأمن الأساسية ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في بذل جهد ضخم لتوفير الغذاء والمأوى والرعاية الصحية وتنفيذ عمليات تعمير وإنعاش واسعة النطاق للمساعدة على إصلاح الأضرار التي جلبها القتال خلال الأيام والأسابيع القليلة الماضية. وقد يلزم أيضا النظر في شكل ما من المساعدة فيما يتعلق بالإدارة المدنية.

٧٥ - ينبغي اعتبار العمليات الإنسانية العاجلة هذه مستقلة تماما عن البعثة. وقد يرغب مجلس الأمن في النظر، ربما على أساس تقرير تال، في الكيفية التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة وللبلدان المانحة أن تساعد بالتعاون مع البعثة في هذا الجهد.

٧٦ - إن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية يستحق إنهاء الانتهاكات المستمرة لحقوقه الإنسانية، وهي ما تعرض له عدد كبير منه. وفي حالات كثيرة يمكن أن تعزى هذه الانتهاكات مباشرة أو بصورة غير مباشرة إلى الصراع الدائر في ذلك البلد. ولقد صدمتني وأحزنتني الأنباء الواردة عن حدوث عمليات إعدام وتعذيب واغتصاب وسرقة وتدمير للممتلكات واعتقال بصورة غير مشروعة في عدة أنحاء من البلد. وإن الانتشار الواسع للجوع وللنزوح اللذين يقاسي منهما عدد كبير جدا من السكان في جميع أنحاء البلد هو أمر محزن كذلك.

٧٧ - متى أبدت جميع الأطراف الموقعة على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار التزاما حقيقيا بأحكامه وتصميما على الوفاء بالالتزامات التي أخذتها على عاتقها فيه يمكن حينئذ فقط أن تأمل الأمم المتحدة في النجاح في مساعدتها على أن تفعل ذلك. وحينئذ سيكون من الممكن وزع المرحلة الثانية من البعثة شريطة توفير التسهيلات اللازمة وأن تكون الوحدات العسكرية المعنية مجهزة تجهيزا كاملا ومستعدة لأداء مهامها.

٧٨ - إن اجتماع اللجنة السياسية في نيويورك يومي ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه، بناء على دعوة من رئيس مجلس الأمن، فرصة مواتية لكي تضطلع جميع الأطراف بإعادة تقييم جادة للوضع المتدهور في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستكون فرصة أيضا لأعضاء مجلس الأمن لكي يوضحوا للأطراف أن تأكيداتهم بدعم عملية السلام وضمانات الأمن وحرية الحركة لا يمكن أن تؤخذ باعتبارها كلمات فقط بل يجب أن تتجسد في أعمالهم.

٧٩ - إني أدعو مجلس الأمن أن يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وأن يطالب حكومتي رواندا وأوغندا بأن تأمرا قواتهما المسلحة بالكف فورا عن القتال وبالانسحاب من كيسانغاني فورا ومن أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد ذلك بسرعة. وينبغي محاسبة قوات هذين البلدين على ما سببته من خسائر في الأرواح وأضرار للممتلكات بالنسبة لسكان كيسانغاني المدنيين.

٨٠ - إني أحث المجلس على أن يقوم، متصرفا أيضا بموجب الفصل السابع من الميثاق، بالمطالبة بانسحاب سائر

القوات الأجنبية بسرعة بعد ذلك من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حسبما توخى اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. فقد تسببت الحرب هناك فعلا في مقتل عدد كبير من الأشخاص وحدوث قدر هائل من التدمير والمعاناة من الجوع وانتهاكات حقوق الإنسان ونزوح السكان. ويجب أن ينتهي ذلك كله الآن.

٨١ - أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص ولقائد القوة ولأفراد البعثة العسكريين والمدنيين ولغيرهم من موظفي الأمم المتحدة العاملين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما من وزع منهم في كيسانغاني. وإنهم يقدمون مساهتهم في قضية السلم في ذلك البلد في ظروف عصيبة وشاقة.

المرفق

بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية: المساهمات حتى ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	المجموع
الاتحاد الروسي	٥		٥
الأردن	٢		٢
أوروغواي	١٢	٧	١٩
أوكرانيا	٢		٢
باكستان	١٢	١٦	٢٨
بنغلاديش	٨	٧	١٥
بنن	٦	٢	٨
بوركينا فاسو	٢		٢
بولندا	١	١	٢
بوليفيا	٢		٢
بيرو	٣		٣
تترانيا	٦	١	٧
تونس	٦		٦
الجزائر	٦	١	٧
الجماهيرية العربية الليبية	٣		٣
الجمهورية التشيكية	٣	١	٤
جمهورية تترانيا المتحدة	٦	١	٧
جنوب أفريقيا	١		١
الدانمرك		١	١
رومانيا	١١	١	١٢
زامبيا	٩		٩
السنغال	١٣	١٠	٢٣
السويد	٢		٢

	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	المجموع
غانا	٨		٨
فرنسا	٢	١	٣
كندا		١	١
كينيا		٢	٢
مالي	٢		٢
ماليزيا	٣	٧	١٠
مصر	١١		١١
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١	٥	٦
نيبال	٩		٩
النيجر	٢		٢
الهند	٨	٣	١١
المجموع	**١٦١**	**٦٧**	**٢٢٨**

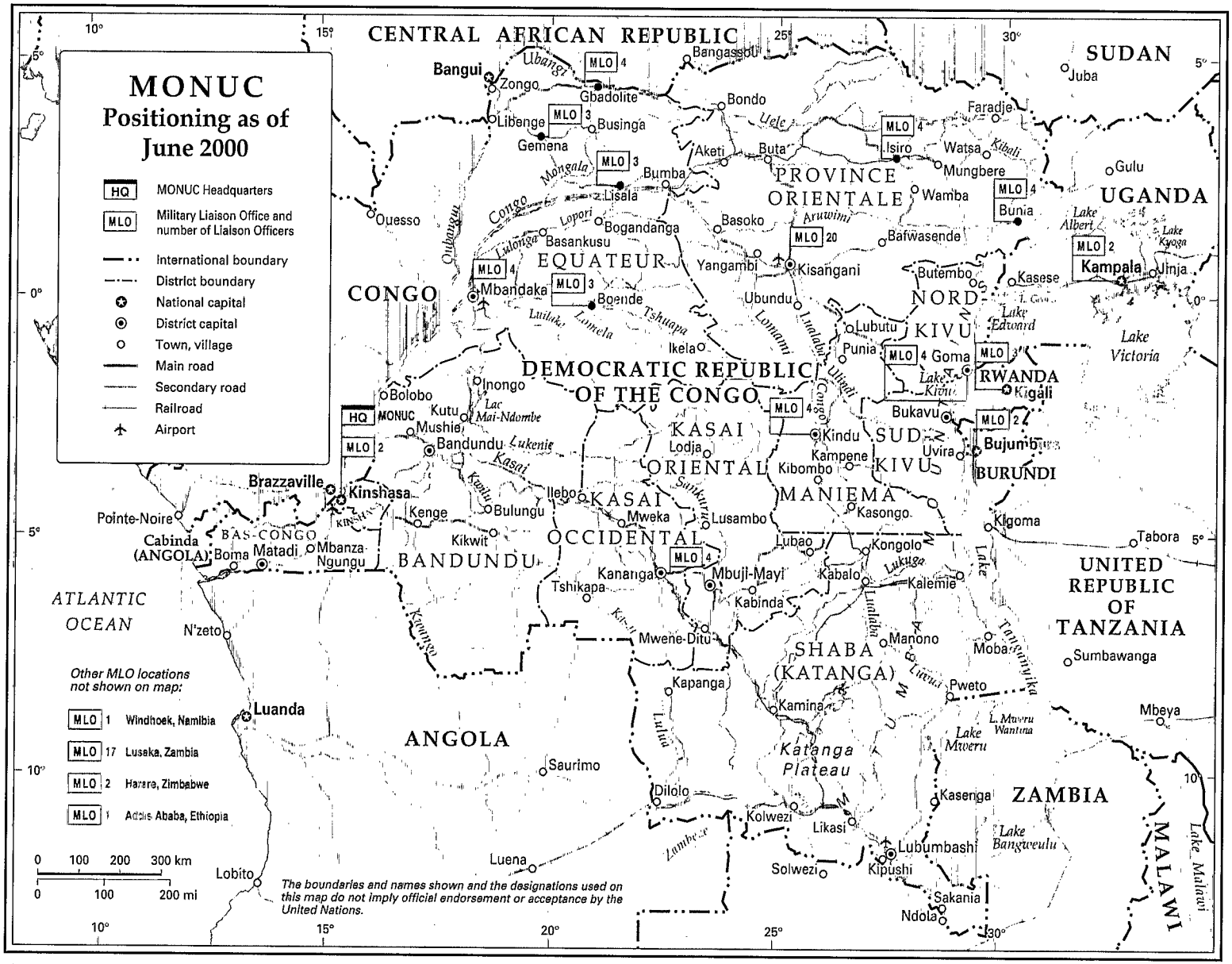

Map No. 4121 Rev. 3 UNITED NATIONS
June 2000

Department of Public Information
Cartographic Section